

نسب الاشتراك والراتب الخاضع للاشتراك في دول مجلس التعاون الخليجي (القطاع الحكومي)

الدولة	الجهة	النسبة المستحقة وفقاً لقانون دول موطن العامل		النسبة المستحقة في دولة مقر العمل (دولة الكويت) وذلك بعد تغطية الفروق الناتجة عن اختلاف نسب الاشتراك	
		حصة صاحب العمل	حصة الموظف	حصة صاحب العمل	حصة الموظف
دولة الإمارات العربية المتحدة	الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية	%5	%15	%9	%11
مملكة البحرين	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	%6	%9	%6	%9
		واعتباراً %6	من %15	2007/10/1 %10	%11
		واعتباراً %6	من %17	2022/5/1 %12	%11
		واعتباراً %7	من %17	2023/1/1 %13	%11
المملكة العربية السعودية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	%9	%9	%9	%9
سلطنة عمان	صندوق الحماية الاجتماعية	%6	%15.4	%10.4	%11
		اعتباراً	من	* 2011/2/1 %7	%11
		اعتباراً %7.5	من %11	2024/1/1 %7.5	%11
دولة قطر	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية	%5	%10	%5	%10
		واعتباراً %7	من %14	2023/1/3 %10	%11



نسب الاشتراك والراتب الخاضع للاشتراك في دول مجلس التعاون الخليجي (القطاع الحكومي)

ملاحظة:

- في الأحوال التي تقل فيها مساهمة صاحب العمل عن النسبة المطلوبة طبقاً لنظام / قانون التقاعد المدني في الدولة موطن العامل فإن الموظف يتحمل بتغطية الفرق في المساهمة وعليه فقد تم احتساب نسب الاشتراك المذكورة أعلاه والمستحقة على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العاملين لدى أصحاب الأعمال بدولة الكويت على أساس فرق نسب الاشتراك المقررة طبقاً لقوانين وأنظمة التقاعد المدني بين الدولة مقر العمل (دولة الكويت) والدولة موطن العامل.
- كما في حال وجود فروق نتيجة اختلاف تعريف الراتب الخاضع للاشتراك بين الدولة موطن الموظف والدولة مقر العمل (دولة الكويت) فإن المؤمن عليه يتحمل النسبة كاملة عن فرق الراتب غير الخاضع للاشتراك وفقاً لقانون دولة مقر العمل (دولة الكويت).
- اعتباراً من 2011/02/01 تتحمل سلطنة عُمان الفرق عن مواطنيها وحتى 2023/12/31.